

جمهورية المغرب

الجلوس وحده، والوكالة والساع على مولانا رسول الله وآله وتحميده.

أصحاب المعالي، السيدات والسيدات الزوار،
أصحاب الفضيلة، السيدات والسيدات رؤساء
المجالس العليا للقضاء ورؤساء النيابة العامة،
حضرات السيدات والسيدات،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح
الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة، الذي أضفينا عليه رعاية
السامية، باعتباره ملتقى دولياً متميزاً للتبادل الأفكار، وتقاسم
التجارب والخبرات، وإلهام المزيد من الشراكات، في سبيل
تطوير منظومة العدالة، وتكريس مكانتها، والرفع من
مستوى فعاليتها ونجاحاتها.

وإننا نرحب بكم ضيوفاً كراماً على أرض المملكة
المغربية، فإننا نشيد باختياركم لعدالة الدولة موضوع العدالة
والاستثمار، التحديات والرهانات. لما يجسده هذا
الموضوع من وعي بأهمية الاستثمار كرافعة للتنمية،
وبالدور الحاسم الذي تضطلع به العدالة في الدفع بالتطور
الاقتصادي، عبر تعزيز دولة الحق والقانون، وضمان
الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية
الشاملة.

حضرة الرئيس السيد الرئيس والسيد الرئيس،

لقد أكدنا في مناسبات عديدة على ضرورة وضع رؤية استراتيجية في مجال تحسين مناخ الأعمال، رؤية قوامها توفير بيئة مناسبة للاستثمار، واعتماد منظومة قانونية حديثة ومتكاملة ومنهجية، تجعل من المقالة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولتعدله الغاية، أصدرنا توجيهاتنا للحسراع بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار، وإصحيح مراكزه الجوهرية، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها على أكمل وجه، ووضع حد للعراقيل التي تحول دون أدائها للدور المنوط بها.

كما أجمعنا في أكثر من مناسبة على ضرورة تبسيط مسأله الاستثمار، وتحسين برامج المواكبة الموجهة للمقاولات، وتسهيل ولوجها للتمويل، والسرفع من انتاجيتها، وتكوين وتأهيل مواردها البشرية.

حضرة الرئيس السيد الرئيس والسيد الرئيس،

إنه بقدر ما تعتبر العدالة من المفاتيح المهمة في مجال تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المبادرة المحترقة وحماية المقالة، فإن القضاء مدعو للقيام بدوره الأساس في مواكبة تعديلات المتسار واستيعاب تحديات الضرفية الاقتصادية العالمية، والمناخ الاقتصادي الوصني.

ومن لهذا المنطلق، قامت المملكة المغربية بإقرار مجموعة من النصوص القانونية الحديثة والمفيدة، القادرة على تصحيح منظومة المال والأعمال، وتشجيع الاستثمار، وتنشيط الدورة الاقتصادية، ودعم المقالة الوصنية، وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية.

ونخص بالذكر هنا، بعض النصوص القامة التي تم اعتمادها مؤخرأ، كتعديل مدونة التجارة، وقوانين الشركات، وكذلك القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، فضلاً عن تكريس مقاربة تخرج

القاضي من الأدوار الكلاسيكية إلى أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وتضمن تحقيق أمن المقاولات والسلم الاجتماعي داخلها عبر إقرار التوازن الموضوعي بين حقوق الأجراء وأرباب العمل. وهو ما سألهم في تعزيز مكانة المغرب، كبلد يحظى بالثقة والمصداقية لدى المستثمرين الأجانب، ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والماليين.

وله يفوتنا التأكيد على أهمية القرارات المبدئية الصادرة عن القضاء المغربي في هذا المجال، وخاصة محكمة النقض، والتي سعت إلى إعطاء مصداقية وفيات ومرونة للمقررات التحكيمية الأجنبية، وكترت الحماية القانونية لبراءات الاختراع وحقوق المؤلف. وفي سياق هذا الإصلاحات التشريعية، وما ألهفته من دينامية فعالة، فإننا نذهب بالحكومة إلى الإسراع بإقرار باقي النصوص القانونية ذات الصلة، وإعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالقوانين المصادق عليها.

حَضْرَاتِ السَّيِّدَاتِ وَالسَّيِّدِةِ،

إن توفير المناخ المناسب للاستثمار، لا يقتضي فقط تحديث التشريعات المحفزة، بل يقتضي أيضاً توفير الضمانات القانونية والاقتصادية، الكفيلة بتحقيق الثقة في النظام القضائي، وتوفير الأمن الكامل للمستثمرين، ومن هنا تبرز أهمية توحيد آليات ومساخر تسوية منازعات الاستثمار، على الصعيد الوطني والمحلي والدولي، وتجاوز إشكاليات الاختصاص القضائي الوطني في هذا المجال، عبر إقامة نظام قانوني موحد، يتوخى تفاعلياً المشاكل والحد من المنازعات، وكذلك إنشاء هيئات متخصصة في فض هذا النوع من النزاعات، داخل الأجال المعقولة، وتراعي خصوصيات المنازعات المالية والتجارية، وتيسر بالسرعة والفعالية والمرونة.

وفي هذا الصدد، سبق أن أكدنا في خطابنا بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2009، على ضرورة تطوير القضاء



القضائية البديلة، كالوساطة والتحكيم والصّاح، وهي التوجيهات التي ضمنها وسالتنا لمؤتمركم هذا في دورته الأولى، حيث دعونا فيها إلى مأسسة الوسائل البديلة لحل المنازعات.

واستجابة للرغبة الماثرة للمستثمرين، في تبسيط وتسريع المساطر الإدارية والقضائية، فقد تم إعداد مشروع مدونة خاصة بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، في أفق عرضه على مسطرة المصادقة.

لقد مكنت الجهود المبذولة، من تنامي وثيرة الاستثمارات التي تستقبلها المملكة، وتحسن موقعا ضمن مؤشر مناخ الأعمال (Business Doing) لسنة 2019.

وإننا نتطلع لارتفاع رتقاء بلادنا إلى مراحل أكثر تقدما في مؤشر مناخ الأعمال، وتحسين موقعا بولوج دائرة الدول الخمسين الأوائل في مجال جودة مناخ الأعمال.

حضر لقي المسيرات والمراجحة،

لقد مرّ ربع قرن على إحداث المحاكم التجارية في بلادنا، وهي مناسبة مناسبة لتقييم فعلة التجربة، والنظر في سبل تطويرها بالعمل على تعزيز المكتسبات، واستشراف آفاق جديدة تستلهم أفتح التجارب عبر العالم، على غرار فكرة محاكم الأعمال، التي بدأت تثبتاها بعض الدول.

وقرسيخا لهذا التوجه، يتعين إيلاء عناية خاصة للتكوين المتخصص لمختلف مكونات منظومة العدالة، عملا على رفع قدرات المحاكم في إصدار الأحكام العادلة والمعتمة، داخل أجال معقولة. ولقنا نشير إلى دور المحاكم العليا في توجيه المجتمع والقضاء وتفسير القاعدلة القانونية، وهي مناسبة لتثمين الرصيد الملمع الذي راكمه القضاء التجاري بالمغرب في هذا المجال، كقضاء متخصص.

وفي نفس السياق، ندعوكم استثمار ماتوفله الوسائل التكنولوجية الحديثة من إمكانيات لنشر المعلومة القانونية والقضائية، والتقاضي عن بعد، باعتبارها وسائل فعالة تسلم في تحقيق السرعة والنجاعة،

وتلك انسجاماً مع متطلّبات منازعات المال والأعمال مع الحرص على تفعيمها قانونياً، وإفراجه كل مكونات منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي .

حضرات السيدات والسادة،

إنّ خلق فضاء آمن للاستثمار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والإدارية والهيكلية، يفرض علينا جميعاً اليوم، بذل المزيد من الجهود في اتجاه ترسيخ دولة القانون، وتعزيز استقلال السلطة القضائية، ودعم التنجس القانوني، وتسهيل الفاعلين في المجال القضائي وتطوير إدارة القضائية، وتعزيز حكومتها، من خلال مقاربة شمولية منهجية، تتعامل مع قضايا الاستثمار في مختلف جوانبها، المرتبطة بالقوانين التجارية والبنكية، والضريبة والجمركية، والعقارية والتوثيقية والاجتماعية، وتستحضر الأبعاد الدولية والتكنولوجية التي تفرضها عولمة التعامل التجاري والمالي والاقتصادي عبر القارات.

ولئننا الوثقون، بأن هذا المؤتمر، وانطلاقاً من بحضور الوازر للمشاركون فيه، من وزراء وقضاة ورجال القانون والاقتصاد والشباب والمال والأعمال، والخبراء الأكاديميين، سيكون فرصة سانحة للتداول في الممارسات الفضلى، وأبتكار حلول جديدة وواقعية، ورؤى مبتكرة، والخروج بمقترحات وتوصيات، ستساهم في معالجة إشغالات مجال الأعمال والاستثمار، وتحسين مناخه وتعزيز دوره، وستشكل مورداً ينطلق منه المشرعون وصناع القرار والدارسون والمهتمون.



وفقكم الله وسدد خطاكم، وكلل بالتوفيق
أعمالكم.
والشكر عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وتم في يوم الخميس 18 صفر 1441 هـ، الموافق 17 أكتوبر 2019 ح.

محمد بن عبد الله
ملك المغرب

محمد